



أمة
2013

222 72 830 - 222 72 857
maglesalomma@alanba.com.kw

فاكس
• للتواصل: إيميل

منذ 2008 قدمت 554 مقترحا بقانون وبرغبة عسكر: تصويتاتي في المجالس السابقة لصالح المواطنين



عسكر العنزي

أعلن مرشح الدائرة الرابعة عسكر العنزي، أنه وقف إلى جانب الشعب دائما، «بدليل تصويتاتي على القوانين التي نوقشت في الفصول التشريعية السابقة في 2008 و2009 و2012». ومضى يقول: «الحمد لله اجتهدت في خدمة أبناء الكويت جميعا وأبناء الدائرة الرابعة خاصة من خلال عضويتي في مجلس الأمة واقتراحات في 2013 بالجلسة الأولى قانون القروض وزيادة علاوة الأطفال إلى 75، وزيادة عدد مستحقيها من 10 إلى 10، وزيادة القرض الإسكاني من 70 إلى 100 ألف، وزيادة بدل السكن إلى 250 بعد أن كان 150 دينارا. «قدمت في مختلف المجالس (2008

– 2009 - 2013) 554 مقترحا بقانون وبرغبة، وعدد من الأسئلة البرلمانية، وكانت كل تصويتاتي لصالح المواطنين». وقال: «مواقفي داخل قاعة عبدالله السالم مسخرة لقضايا الدائرة الرابعة وأنا دافعت عن قضايا المواطنين سواء القروض أو التخفيض أو ضعف الرواتب والبطالة والعلاج بالخارج ونجحنا في إقرار بعض كوادرم المالية وعلى رأسها كادر المعلمين، إضافة إلى زيادة مكافأة الطلبة». وذكر: «كنت قد تبينت ملف اعتبار التعليم مهنة شاقة، وتبنت أيضا في لجنة الداخلية والدفاع قضية صرف مستحقات العسكريين وزيادة رواتبهم ضباطا وأفرادا، كما رعيت ملف البدون وإنصاف

أكد أنها عاجزة عن توفير حقهم في العمل سعدون حماد: الحكومة مطالبة بتوفير وظائف للخريجين الشباب



سعدون حماد

أكد مرشح الدائرة الخامسة لانتخابات مجلس الأمة سعدون حماد العتيبي أن الحكومة تتحمل كامل المسؤولية وراء عدم حل قضية تكديس طلبات الشباب المتعطلين عن العمل، مشيرا إلى ضرورة حل هذه القضية بعد أن وجه مجلس الأمة السابق الممثل الحكومة نحو الحلول وأصدر عدة توصيات لحلحلة هذا الملف والقضاء على ازدياد طوابير العاطلين عن العمل في دولة تملك الكثير من الخبرات والثروات المالية. وقال العتيبي في تصريح صحافي أنه من المؤسف أن يصل عدد العاطلين عن العمل

حسب آخر الإحصائيات التي نحو 19 ألف عاطل من الشباب واجهزة الدولة تملك من الوظائف والدرجات الوظيفية ما يكفي لتعيينهم وتوظيفهم مؤكدا أن قضية البطالة تعتبر أهم قضية على الحكومة أن تبدأ بمعالجتها فوراً من خلال تبني مبادرة حقيقية ودراسة جادة لتوظيف هؤلاء الآلاف من العاطلين عن العمل خاصة أن عددا كبيرا منهم حاصلون على مؤهلات جامعية وتخصصية والدولة بحاجة لخدماتهم وعطائهم لافتا إلى أن الدستور قد كفل لهم هذا الحق ومن غير المقبول استمرار تعطيل الشباب الكويتي في الحصول على حقه الدستوري في الوظيفة. وأشار إلى أن الحكومة مطالبة بتنفيذ التوصيات البرلمانية التي أقرها المجلس السابق قبل إبطاله متسائلا لماذا عجزت الحكومة عن توفير الوظائف لأبنائها وهناك الآلاف من الوظائف مشغولة من قبل الوافدين في أجهزة الدولة الحكومية، مشددا على ضرورة استثمار القطاع الخاص استثمارا صحيحا لتعيين الشباب الكويتي في قطاعاته المتعددة ومنحهم كافة الامتيازات المناسبة والتي تعادل الامتيازات في القطاعات الحكومية حتى يكون ذلك احد الحلول لهذه القضية.

تساءل عن دور اللجنة الوزارية المعنية بالخدمات العامة جمال العمر: نحتاج إلى حكومة قرارات تحل قضايا الشعب



جمال العمر

طالب مرشح الدائرة الثالثة النائب السابق جمال العمر بضرورة أن تكون الحكومة على قدر المسؤولية وأن تملك روح العمل بفرق واحد وأن تأتي بقرارات تنصف الشعب الكويتي وتحل كل قضايا العاطلين وتطبق القوانين بحذافيرها، مشيرا إلى أنه متى ما كانت الحكومة تضع في اعتبارها مصلحة المواطن كالإسكان والتوظيف ودعم التنمية والتي حتى الآن لم نلمس أي حلول لها أو مبادرات حكومية لإنهائها. وقال العمر في تصريح أن المطلوب في هذا

الصدد خطط واقعية وفعالة لحل هذه الملفات والأخذ بالاعتبار تطورات المرحلة الحالية، فمن غير المقبول أن يبقى الشباب الكويتي دون وظيفة حتى الآن وتزداد طوابير وقوائم انتظارهم بحثا عن الوظيفة، داعيا إلى ضرورة أن يكون هناك دور جدي للحكومة لإنهاء هذه القضية، مبينا أن هناك قضايا أخرى في غاية الأهمية كالإسكان والتي لم تبادر الحكومة لحلها منذ المجالس السابقة ولم تشرع لها القوانين لولا تدخل مجلس الأمة، مشيرا إلى ضرورة أن تقوم الحكومة بتحرير الأراضي الإسكانية والعمل على حل القضية الإسكانية بما تملكه

أكد أنه لا بد من وجود متابعة للأداء الحكومي المعيوف: الكويت تتمتع بديموقراطية وحرية تحميانها من الربيع العربي



عبدالله المعيوف

طالب مرشح الدائرة الثالثة عبدالله المعيوف الكويتيين بالتصبر فيما يحدث في مصر وبقية دول ما يسمى بـ«الربيع العربي من خراب ودمار، مشيرا إلى صحة ما سبق أن حذر منه من الأثر السلبي الذي سيعود على دول المنطقة جراء الاستسباق شعوب المنطقة من دعوات إلى الثورات والانقلاب على الحكام. وقال المعيوف: لا يختلف أثنان على أن شعوب دول ما يسمى بالربيع العربي تبدي الحسرة والندم بعد أن تم خداعها من قبل بعض التيارات التي سعت لمصلحتها

الخاصة وليس لمصالح الدول وشعوبها، مشيرا إلى أن من يتحمل مسؤولية الدماء التي تسفك يوميا هو من دعا إلى هذه الثورات وتشارك فيها ودعمها سعيا لمصلحة الخاصة. وأكد مرشح الدائرة الثالثة أن ما تتمتع به الكويت من ديموقراطية وحرية وبالإضافة إلى الحكمة والحكمة التي تتمتع بها قياداتها السياسية، ناهيك عن وعي الشعب الكويتي وعدم انجراره مع الدعوات الخيرية من قبل البعض أدى إلى ابتعاد عما يسمى بالربيع العربي عن بلدنا الحبيب بفضل الله.

من جهة أخرى، قال المعيوف: على الرغم من رفضنا التام والمطلق لكل الدعوات الساعية إلى تغيير الوضع السياسي المميز الذي تتمتع به الكويت إلا أن ذلك يجب ألا يجعلنا ننقل من أهمية مراقبة ومحاسبة الحكومة ووزرائها في حال وصولنا للمقعد النيابي بإذن الله. وأضاف: إن وجود متابعة دقيقة لاداء الحكومي ومحاسبتها عن الإجراءات والتجاوزات ومن ثم تمثيل الشعب الكويتي خير تمثيل يكفل «بشكل غير مباشر» الاستقرار في الدولة وتطورها ومناقستها للدول المتحضرة.

تعهد بالمضي قدما نحو إيجاد حل إستراتيجي للمشكلة الإسكانية الجبري: ملتزمون بتعجيل تامين بيوت التركيب في مختلف المحافظات ومنطقة تجارية في خيطان



محمد الجبري

هذا الصدد، وكان لي شرف تقديم أغلب المقترحات التي تم على ضوءها صياغة تلك التوصيات، وأبرزها: قيام وزارة المالية بتسليم القطعتين 3 و4 في منطقة خيطان الجنوبي إلى وزارة الإسكان، وأن تكون المدن الجديدة متكاملة من مجمعات بالإضافة إلى الخدمات الرئيسية، والاهتمام بالمنظر الجمالي للمدن الجديدة، وأن تقبل الحكومة بدخول شركات القطاع الخاص في المشاريع الإسكانية عن طريق نظام الـ B.O.T، وأخيرا تعهد الحكومة بتأمين بيوت التركيب العميرية والصليبخات والدوحة وخيطان والرميثية خلال 6 أشهر وأوضح الجبري: كنت قد دعوت الأخ وزير الإسكان م. سالم الأذينة إلى جولة في منطقة خيطان، استمع خلالها بنفسه لمعاناة عدد من المواطنين القاطنين في بيوت التركيب وتحديدا

في قطعة 10 وما آلت إليه ظروفهم المعيشية نتيجة إهمال الحكومات المتعاقبة منذ سنوات عدة لشكاواهم ومتطلباتهم الحياتية الضرورية، ومن ثم اصططبت الوزير الأذينة إلى القطعتين 3، 4 في منطقة خيطان الجنوبي، حيث توجد مساحة شاسعة من الأرض الفضاء المملوكة لإملاك الدولة، وتستوعب نحو 1200 وحدة سكنية كفيلة بحل مشكلة بيوت التركيب الكائنة في قطعة 10 إذا ما تم تحويل ملكية هذه الأرض من وزارة المالية إلى وزارة الإسكان، بحيث يتم تأمين بيوت قطعة 10 في منطقة خيطان لمن يريد إعطاء أرضا بديلة في القطعة 3، 4 في خيطان الجنوبي مع قرض مالي بقيمة 100 ألف دينار كويتي، علما بأن بيوت التركيب في تلك القطعة عددها 600 بيت، أي أنه سيقوم 600 قسيمة تتوزع على أصحاب الطلبات الإسكانية.

أكد أهمية تجاوز المرحلة الصعبة بعد حكم المحكمة الدستورية الشريفي: توظيف الشباب من أولوياتي في المرحلة المقبلة



عبدالكريم الشريفي

دعا مرشح الدائرة الرابعة عبدالكريم جبار الله الشريف إلى ضرورة التغلب المصلحة الوطنية على المصالح الحزبية والطائفية والقبلية، مشددا على أهمية الاستقرار في المرحلة الراهنة من أجل تجاوز المرحلة السابقة بكل سلاستها، وذلك بهدف تنمية البلاد وتطويرها، وحل المشاكل التي تعاني منها، لاسيما المشاكل المزمنة. وقال الشريف في تصريح صحافي: إن البلاد مرت في المرحلة الماضية بالكثير من العقبات والصعاب التي عكرت مسيرتها البرلمانية المشرفة، وحين الوقت لتجاوز تلك المرحلة، بعد حكم المحكمة الدستورية بتحسين الصوت الواحد، داعيا إلى مشاركة الجميع في هذه الانتخابات لإنجاح هذا العرس الديموقراطي، مؤكدا ضرورة مشاركة كل من يرى في نفسه أدواته الدستورية كالأستلة

القدرة لخدمة الوطن في هذه الانتخابات، مبينا أن الكويت بحاجة إلى الشباب لإكمال المسيرة البرلمانية، وتحقيق الانجازات التشريعية التي يحتاج إليها المواطنون، وكذلك الأداء الرقابي الذي هو أساس عمل البرلمان. وطالب الشريف السليطين التشريعية والتنفيذية بالتعاون لتحريك عجلة التنمية التي توقفت مسيرتها لفترة طويلة، حيث أن الكويت في أمس الحاجة للتنمية بعد أن سبقتها دول الخليج بمرحلتين، فضلا عن المساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع لاسيما أن هذه المبادئ من الركائز الأساسية في الدستور الكويتي، وهي التي ساهمت إلى حد بعيد في استقرار البلاد وأعادها عن جميع الشور والفتن التي تعصف بالشعوب، علاوة على تكريس سيادة القانون.

والرقابة والاستجابات بشفاافية مطلقة من دون أن يكون هدفا الإبتزاز السياسي، وهذا يعني أن الحكومة مطالبة بالتعاون مع المجلس وتوفير كل ما يحتاجه، موضحا أن النجاح في نهاية الأمر لن يحسب للبرلمان فحسب وإنما للطرفين معا. وشدد على أهمية تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد الشعب الواحد، مشيرا إلى أن الوحدة الوطنية هي السياج الحقيقي الذي يحمي البلاد بعدد الله عز وجل من كل الفتن، فضلا عن المساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع لاسيما أن هذه المبادئ من الركائز الأساسية في الدستور الكويتي، وهي التي ساهمت إلى حد بعيد في استقرار البلاد وأعادها عن جميع الشور والفتن التي تعصف بالشعوب، علاوة على تكريس سيادة القانون.

حمل وزارة الداخلية مسؤولية التقاعس في التصدي لها فيصل الخالدي: عمليات شراء الأصوات عفا عليها الزمن



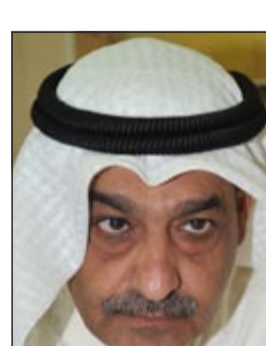
فيصل الخالدي

طالب مرشح الدائرة الخامسة فيصل ياسين الخالدي وزارة الداخلية بالنصدي لظاهرة شراء الأصوات وحجز الجنازي التي تتنامى وتشتط مع كل انتخابات برلمانية تمر بها البلاد، مؤكدا أن هذا الأمر يعتبر سبة في جبين هذا الديموقراطية التي نعيشها منذ 50 سنة مضت. وقال الخالدي «إن هذه الممارسات هي عليها الزمن اليوم ونحن نعيش في القرن الحادي والعشرين ومازنا لن نسمح بمثل تلك الممارسات التي تشوه العملية الديموقراطية، عيب والله عيب إن نتغنى

بالديموقراطية ونقول نحن دولة مؤسسات وقانون وممازالت هذه الظواهر التي تمارس نهارا جهارا وعلى مرأى ومسمع من الداخلية والغريب أننا لم نسمع أو نرى أن الجهات المعنية بالحفاظ على الديموقراطية والدستور قد مارست دورها في هذا الشأن»، محملا المسؤولية كاملة لوزارة الداخلية والسلطة القضائية التي من المفترض أن تضغط على الجهات الحكومية وعلى مثل تلك الممارسات والنصدي لها بكل حزم والصرامة. وأكد الخالدي أن الكويت تراجعت كثيرا في الديموقراطية بالرغم من أنها

من أقدم الديموقراطيات في المنطقة بسبب تنامي تلك الظواهر والممارسات التي تشوه العمل البرلماني، وقد وصل بسبب هذه الأمور أناس لا يستحقون ولا تتشرف قاعة عبدالله السالم باحتضانهم ولأنه لا يفقهون أجدييات والدستور قد مارست دورها في هذا الشأن»، محملا المسؤولية كاملة لوزارة الداخلية والسلطة القضائية التي من المفترض أن تضغط على الجهات الحكومية وعلى مثل تلك الممارسات والنصدي لها بكل حزم والصرامة. وأكد الخالدي أن الكويت تراجعت كثيرا في الديموقراطية بالرغم من أنها

عبدالمحسن الشمري: بناء اقتصاد يملك مقومات النمو الداخلية



عبدالمحسن الشمري

قوة اقتصادية متكاملة، وتعزيز الاتفاق على مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة للمواطنين، وضبط الإنفاق الحكومي الجاري وتحديث نظم الرقابة المالية الداخلية عليها، وتحسين أساليب تحصيل الإيرادات وتحديث الرقابة المالية الداخلية في المؤسسات والوزارات وتطوير أساليبها. وقال إن تفعيل دور الحكومة في الرقابة على الإنفاق ومحاربة الفساد المالي والإداري وتطوير الوسائل والأساليب المتبعة في ذلك،

قوة اقتصادية متكاملة، وتعزيز الاتفاق على مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة للمواطنين، وضبط الإنفاق الحكومي الجاري وتحديث نظم الرقابة المالية الداخلية عليها، وتحسين أساليب تحصيل الإيرادات وتحديث الرقابة المالية الداخلية في المؤسسات والوزارات وتطوير أساليبها. وقال إن تفعيل دور الحكومة في الرقابة على الإنفاق ومحاربة الفساد المالي والإداري وتطوير الوسائل والأساليب المتبعة في ذلك،

دعا مرشح الدائرة الثانية عبدالمحسن الشمري إلى بناء اقتصاد وطني يملك مقومات النمو الداخلية ويكفل الاستقلالية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتخفيف الاعتماد تدريجيا عن البترول كمصدر وحيد للدخل. وقال الشمري: سنسعى إلى تطوير وتعديل التشريعات الاقتصادية والمالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وتبني سياسة اقتصادية واضحة تقوم على الأسس أهمها توجيه إيرادات البترول والنفوذ المتحققة نحو بناء